مؤتمر

" آفاق التعاون بين مصر والهند"

محمد أنور
باحث بالهيئة العامة للاستعلامات

فى إطار حرص مصر والهند على تطوير آفاق وعرى التعاون المشترك بينهما فى شتى المجالات، و تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية ، نظمت الجامعة البريطانية بمصر "المؤتمر الإقتصادى المصرى الهندى"، بالتعاون مع السفارة الهندية، والذى جاء بعنوان "فتح آفاق التعاون بين مصر والهند" بمقر الجامعة، وذلك بالتعاون بين الحكومة الهندية والاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين يوم ٣٠ مارس ٢٠١٧ ، وذلك بحضور السفير الهندى بالقاهرة "سانجاى باتاتشاريا"، و"آنّا روي" ممثلة عن الحكومة الهندية، ود. أحمد حماد رئيس الجامعة البريطانية ود. مصطفى الفقي عضو مجلس أمناء الجامعة ، وسفير مصر الأسبق في الهند والسفير محمود كارم مستشار رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية وممثلون عن الحكومتين المصرية والهندية ولفيف من رجال الأعمال والصناعة في مصر والهند وأعضاء الإتحاد المصري لجمعيات المستثمرين.

ويهدف المؤتمر تعزيز فرص التبادل التجاري بين البلدين، وذلك فى إطار تلبية للدعوة التي وجهها الرئيس عبد الفتاح السيسي عقب زيارته للهند سبتمبر ٢٠١٦ ، ومطالبته رجال الأعمال في الهند التعرف على فرص الاستثمار في مصر، وتقوية العلاقات المتبادلة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد ، بهدف تعزيز التجارة الثنائية والاستثمارات بين البلدين

وفي هذا الاطار اكد محمد فريد خميس رئيس مجلس امناء الجامعة البريطانية فى كلمته الافتتاحية، أن الهند شريك هام لمصر في الشرق الأقصى، ومن ثم لابد من تدعيم العلاقات الثنائية بين الجانبين ، فبالنظر إلى أن حجم السوق المصري ليس ٩٥ مليون

شخص فقط، بل يصل إلى مليار و٢٠٠ مليون شخص إذا إعتبرنا أن مصر هي بوابة أفريقيا وأوروبا ونقطة مركزية بين الدول العربية، مشيراً إلى أن مصر لديها تعاقدات مع دول أوروبا وأفريقيا والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية على التبادل التجاري دون جمارك ، مطالباً أعضاء اتحاد المستثمرين بزيارة الهند والتعرف علي تجربتها الفريدة في التنمية وعرض الفرص المتاحة في مصر، هذا بالاضافة الي وفرة الأيدي العاملة في مصر، والقاعدة الكبيرة لمشروعات البنية التحتية المتوافرة بها، والتى يمكن التأسيس عليها لمشرعات عملاقة مثل بناء الطرق والقطارات والبنية التحتية، فضلا عن مسألة التكلفة في مصر والتى تُعد الأقل في العالم، كما أن لديها منظومة حوافز استثمارية في مناطق محددة منها سيناء وبورسعيد ومحافظات الصعيد، تتضمن إعفاءات ضريبية لفترات معينة .

من جهته دعا السفير الهندي بالقاهرة "سانجاي باتشاريا" خلال المؤتمر، بضرورة نقل الصور الإيجابية لمصر للمستثمرين في الهند ، حيث بلغ حجم استثمارات بلاده بمصر لما يقارب الـــ٥ مليارات جنيه وهو ما يؤكد على أهمية مصر للهند باعتبارها شريكا فى التنمية وسوقا واعدة وضخمة تتطلب التوسع فى حجم الاستثمارات المشتركة بينهما، ولاسيما ان اللقاءات الثلاثة التى جمعت الرئيس عبد الفتاح السيسى ورئيس الوزراء الهندى خلال عام واحد، تُعد مؤشراً هاما على أهمية تطوير ودعم علاقاتهما فى كافة المجالات.

من ناحيتها، عرضت "أنّا روي" ممثلة الحكومة الهندية في المؤتمر، عوامل نجاح تجربة الإصلاح الإقتصادي في بلادها أمام المستثمرين المصريين، مؤكدة أن الهند تمرّ بمرحلة تحول كبيرة لتعزيز فرص الإستثمار والمحافظة على البيئة، مضيفة أن قطاع الصناعة في الهند شهد تطوراً كبيراً، وشهد تحديات بضرورة وجود أكبر نمو في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢، مشيرة إلى أن بلادها إستطاعت تحقيق نسبة نمو مرتفعة وتطمح

لزيادتها إلى ١٠% خلال السنوات المقبلة، مؤكدةً أن الهند تُعد احد الوجهات الأولى للإستثمارات المباشرة ،هذا بالاضافة الي زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الهند ، لاسيما فى في قطاع الإتصالات والبنية التحتية

وفي هذا السياق أكد "بي إس جاياراما" رئيس مجلس إدارة شركة (تي سي اي سنمار للكيماويات) في مصر ــ وهي شركة مصرية تابعة لمجموعة (سنمار) الهندية – إن هناك فرصا واعدة لتعزيز التعاون الإقتصادي بين مصر والهند ، مشيرا إلى أن استثمارات شركة سنمار الهندية في مصر تتجاوز ١,٢ مليار دولار حتى الآن ، حيث تعد الشركة أكبر مستثمر للهند في مجال الصناعات الكيميائية في مصر ، وتصدر الشركة ٥٠٪ من إنتاجها إلى الخارج ، مشيداً بالتسهيلات التي تقدمها الحكومة المصرية للمستثمرين الهنود في مصر ، فضلا عن المزايا الأساسية للإستثمار في مصر وأهمها الموقع الجغرافي الاستراتيجي والأيدي العاملة الماهرة والاستقرار السياسي والأمني.

كما تضمنت فعاليات المؤتمر حلقات نقاشية للتباحث حول العديد من القضايا لتعزيز التجارة والاستثمار بين مصر والهند، وكذلك عرض لأهم البرامج الرائدة التي بدأتها الهند، وامكانية الاستفادة منها في مجال التكنولوجيا الرقمية والإبداع والابتكار و"المشروعات الناشئة في الهند" و"برنامج المدن الذكية".